هو ابو العباس الدمشقي مولى بني امية في الميزان احد الاعلام ثم قال قال ابو
مسهر الوليد مدلس وربما دلس عن الكذابين ثم قال قلت اذا قال الوليد
عن ابن جريج فليس بعتمد لانه يدلس عن الكذابين واذا قال حدثنا
فهو حجة قلت يقال عليه ان كان يعلم ان الذي دلس عنه كذاب اي من اسقطه
واسند الى شيخه الصدوق فهذا خيانة منه فلا يقبل اذا قال حدثني
فضلا عن ان يكون حجة وان لا يعلم ان من اسقطه كذابا وانما علمه غيره
فلا يحمل روايته تدليسه وغيرهم ولكن قال النووي انما فيهما اي الصحيحين
وفي غيرهما من الكتب الصحيحة التي التزم مصنفوها الصحة من المدلسين
بعن محمول على ثبوت سماعه من جهة اخرى قلت قال الامام صدر الدين ابن
المرحل في كتاب الانصاف في النفس من هذا الاستثناء غصة لانها دعوى لا
دليل عليها لا سيما انا قد وجدنا كثيرا من الحفاظ يعللون احاديث
وقعت في الصحيحين واحدهما بتدليس رواتها وكذلك استشكل ذلك
قبله المحقق بن دقيق العيد فقال لا بد من الثبوت على طريقة واحدة
اما القبول مطلقا في كل كتاب او الرد مطلقا في كل كتاب واما التفرقة
بين ما في الصحيح من ذلك وما خرج عنه فغاية ما يوجه به احد امرين
اما ان يدعي ان تلك الاحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها قال
وهذا احالة على مجهول جهالة واثبات امر بمجرد الاحتمال واما ان يدعي ان الاجماع
على صحة ما في الصحيحين دليل على وقوع السماع في هذه الاحاديث والا لكان
اهل الاجماع مجمعين على خطأ وهو ممتنع قال لكن هذا يحتاج الى اثبات الاجماع

الذي



الذي يمتنع ان يقع في نفس الامر خلاف مقتضاه قال وهذا فيه عسر قال ويلزم
على هذا ان لا يستدل بما جاء من رواية المدلس خارج الصحيح ولا
نقول هذا على شرط مسلم مثلا لان الاجماع المدعى ليس موجودا في الخارج
انتهى قلت على انا قد قدمنا لك ما في الاجماع من نظر وهذا وفي اسئلة الامام
تقي الدين السبكي للحافظ ابي الحجاج المزي وسألته عما وقع في الصحيحين
من حديث المدلس معنعنا هل يقول انهما اطلعا على اتصالها فقال كذا يقولون
وما فيه الا تحسين الظن بهما والا ففيهما احاديث من رواية المدلسين ما
يوجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح قال الحافظ ابن حجر قلت وليست
الاحاديث التي في الصحيحين بالعنعنة عن المدلسين كلها في الاحتجاج
فيحمل كلامهم هنا على ما كان منها في الاحتجاج فقط واما ما كان في المتابعات
فيحتمل التسامح في تخريجها كغيرها ويأتي للمصنف وجه حمل روايات الشيخين
على ما ذكر ثم اذا عرفت ما نقلناه عرفت ما في كلام الزين الماضي وما في كلام المصنف
الاتي من قوله وقال الحافظ ابو محمد عبد الكريم الحلبي في كتاب القدح
المعلى فان اكثر العلماء ان المعنعنات التي في الصحيحين منزلة منزلة السماع
يقال هذه دعوى فاين دليلها قلت ويحتمل انهما اي الشيخين لم يعرفا سماع
ذلك المدلس الذي رويا عنه كما ادعاه لهما النووي لكن عرفا الحديث من التوابع
ما يدل على صحته مما لو ذكراه لطال قلت وعلى هذا يكون الصحيح الذي
فيهما من هذا النوع صحيحا لغيره فاختارا اي الشيخان اسناد الحديث
الى المدلس لجلالته وامانته وانتفاء تهمة الضعف عن حديثه ولم يكن في المتابعين

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)